

إعلان القاهرة حول صحة المرأة العربية  
لعام ٢٠١٧  
"صحتك هي أولويتنا"



مجلس وزراء الصحة العرب  
الدورة العادية (٤٧) مارس ٢٠١٧

إعلان القاهرة حول صحة المرأة العربية لعام ٢٠١٧

# "صحتك هي أولويتنا"

نحن وزراء الصحة العرب المشاركون في أعمال الدورة العادية (٤٧) لمجلس وزراء الصحة العرب، المنعقد في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، يوم ١ مارس ٢٠١٧،  
نعرب عن شكرنا للأمانة العامة لجامعة الدول العربية- إدارة الصحة والمساعدات الإنسانية- الأمانة الفنية لمجلس وزراء الصحة العرب، ووزارة الصحة والسكان بجمهورية مصر العربية، وإتحاد المستشفيات العربية، والمجلس القومي للمرأة بجمهورية مصر العربية على جهودهم التي ساهمت في إنجاز هذا الإعلان،  
وإذ نؤكد على القيم والمبادئ والأهداف التي تضمنتها إستراتيجية النهوض بالمرأة العربية، والميثاق العربي لحقوق الإنسان، وإتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة وملحقاتها، وإعلان الأمم المتحدة للألفية والأهداف التنموية للألفية، وكذلك أهداف التنمية المهنية المستدامة ٢٠٣٠،  
وإذ نشتمن الجهود العربية الساعية لتنفيذ كافة الإتفاقيات المعنية بالنهوض بأوضاع المرأة وتأمين حقوقها وتعزيز سبل تمكينها على كافة المستويات في المنطقة العربية،  
وإذ ننوه بما قامت به الدول العربية في سبيل تطوير التشريعات الهادفة لتعزيز المشاركة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمرأة العربية، وإنشاء آليات جديدة لمتابعة تطبيق هذه التشريعات، والإبلاغ عن الانتهاكات، فضلاً عن ما اتخذته عدد من الدول العربية من خطوات لرفع تحفظاتها على إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة .  
وإذ نستحضر نتائج وتوصيات منتدى المجتمع المدني، والذي عقد في القاهرة- بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يومي ١٧-١٨ فبراير / شباط ٢٠١٤، وللتحضير للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة الدورة ال(٥٨)، وذلك بالتعاون بين جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة واللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، وبحضور السادة الخبراء المعنيين بقضايا تمكين المرأة في المنطقة لبحث سبل تطوير وضع المرأة العربية والوصول إلى دعم هدف مستقل لبرنامج عمل المرأة لما بعد ٢٠١٥.

وإذ نستدرك أن مبدأ عالمية حقوق الإنسان هو حجر الأساس في القانون الدولي الإنساني (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨) والإتفاقيات والإعلانات والقرارات الدولية ذات العلاقة، وأن حقوق الإنسان غير قابلة للتصرف ولا ينبغي سحبها إلا في أحوال محددة وطبقاً للإجراءات المرعية.

وإذ نؤكد على أن تحسين صحة المرأة من شأنه تحسين سلامة المجتمع بأكمله، مما يضعنا جميعاً أمام التزامات جمّة، لرفع الوعي الصحي المجتمعي بخدمات صحة المرأة للحث على تبني سلوكيات صحية سليمة من شأنها تقليل عوامل الإختطار و تحسين صحة المرأة لدى الدول العربية. فصحة المرأة في عالمنا العربي من الأشياء الضرورية والفعالة لتعزيز نظم الصحة عموماً بإجراءات تفيده الجميع، كما أن تحسين صحة المرأة من الأمور الهامة لها ولأسرتها ولمجتمعها.

وأن الأنظمة والقوانين العالمية جعلت الصحة مكون أساسى من حقوق الإنسان وأكدت على أهمية تمكين المرضى من الحصول على حقوقهم وإشراكهم كمسؤولين عن صحتهم وصحة أسرهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالصحة.

وأن الدول العربية تعاني من العبء الإقتصادي المزيج نتيجة للأمراض غير المعدية والأمراض المعدية، وأن مثل هذه الأمراض يمكن توقيها على الرغم من كونها السبب الرئيسي في الوفاة والمرضاة والتي تعزي إلى الأمراض القلبية الوعائية والسكري والسرطان والأمراض المزمنة التنفسية والإضطرابات النفسية وغيرها من الأمراض غير المعدية والتي تشكل عبء وخطورة على صحة المرأة في المراحل العمرية المختلفة مثل " سرطان عنق الرحم وسرطان الثدي و السمنة المفرطة وهشاشة العظام والإضطرابات النفسية بجميع أنواعها "

وإذ نشيد بإعلان فخامة رئيس جمهورية مصر العربية عبد الفتاح السيسي عام ٢٠١٧ عام المرأة المصرية، الذي يأتي متماشيا مع الغايات التي تضمنها الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ فيما يتعلق بصحة المرأة، مما يستوجب علينا المضي قدماً لبلوغ هذه الأهداف بما ينعكس إيجاباً على صحة المواطن العربي رجل او امرأة على حد سواء، كون ارتباط صحة المجتمعات يرتبط مباشرة بصحة المرأة وصحة وليدها حيث أن المرأة تشكل نصف المجتمع وتتجرب وترعى النصف الآخر.

وإذ نضع من بين أولوياتنا الصحية ضرورة التصدي للأمراض غير المعدية التي تواجه المرأة وأن يكون عام ٢٠١٧ هو عام صحة المرأة العربية، إدراكاً منا بأهمية الرعاية الشاملة المتكاملة التي تحسن الصحة وتساعد على الوقاية والعلاج من أمراض عديدة وأهمها تلك غير السارية التي تصيب المرأة مثل سرطان الثدي وسرطان عنق الرحم، وأمراض القلب والشرابيين، وأمراض السكري، والأمراض الرئوية المزمنة وغيرها.

وانطلاقاً من ترسيخ مبدأ التمكين للمرأة، والإستفادة من الجهود والمبادرات التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في هذا الصدد، لا بد من العمل من أجل إجراء البحوث والدراسات والمسوحات الوطنية والعربية، وسن تشريعات ورسم سياسات لضمان الحق في الصحة للمرأة، ووضع نظام الرصد والمتابعة والتقييم ومؤشرات قياس التقدم المحرز للخطط وأداء البرامج الإستراتيجية المعنية بصحة المرأة.

#### وإستناداً للبيانات والإعلانات والقرارات التالية:

- إعلان القاهرة للمرأة العربية الصادر في فبراير ٢٠١٤ عن إجتماع رفيع المستوى حول الأهداف التنموية للألفية المعنية بالنساء والفتيات والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنطقة العربية أجندة التنمية للمرأة لما بعد 2015 " الفرص والتحديات

- إعلان الدوحة الصادر عن القمة العربية الرابعة والعشرين في مارس ٢٠١٣ الذي يطالب بتحقيق مبدأ المساواة والإنصاف للمرأة في المجتمع، وتفعيل النصوص القانونية الواردة في التشريعات والقوانين العربية التي تضمن حقوق المرأة، وتطوير التشريعات التي تتيح تمكين المرأة وتضمن حقوقها في جميع المجالات، وإنهاء كافة العوائق والعقبات التي تحول دون مساهمة المرأة في الحياة العامة، وسن النظم واللوائح التي تكفل مشاركة المرأة على نحو فاعل في المؤسسات السياسية والتشريعية والتنفيذية.

- قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة العربية الإقتصادية والتنموية والإجتماعية رقم ١٣ الصادر عن دورته الأولى التي انعقدت في دولة الكويت/ يناير ٢٠٠٩، بشأن تحسين الرعاية الصحية، وما تضمنه إعلان الكويت من أجل تحقيق التوسع في مشروعات الرعاية الصحية الأساسية في الدول العربية وتفعيل دور المؤسسات الصحية العربية المشتركة لرفع مستوى الخدمات الصحية وتقديمها بصورة ملائمة للمواطن العربي ، وإبلاء العناية بالأمراض غير المعدية وعلى نحو خاص مكافحة داء السكري، والإهتمام بإنتاج الدواء والمواد الفعالة وتيسير إجراءات تسجيلها بما يحقق الأمن الدوائي العربي.

- وكذلك ما نص عليه إعلان الكويت بشأن تمكين المرأة والارتقاء بأوضاعها الإقتصادية والإجتماعية والقانونية وتعزيز دورها في الحياة العامة تحقيقاً لمبدأ المساواة وتأكيداً لمبادئ العدل والإنصاف في المجتمع.

- قرار مجلس وزراء الصحة العرب رقم (٥) الصادر عن دورته (٣٩) التي عقدت في مارس ٢٠١٣ في جمهورية مصر العربية والذي نص في فقرته الثانية على " تكليف وحدة الدراسات والمسوحات الميدانية والاجتماعية في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالانتهاء من الدراسة التقييمية حول صحة الأمهات لإبراز الوضع الراهن لوفيات الأمهات وأسباب الوفيات، وأولويات التدخل، وذلك بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والمكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط، بالتنسيق مع الدول الأعضاء.

- قرار مجلس وزراء الصحة العرب رقم (٥) الصادر عن دورته العادية (٤١) التي عقدت في مقر الأمانة العامة للجامعة العربية/ مارس ٢٠١٤، بشأن تشكيل لجنة فنية لوضع خطة إستراتيجية عربية متعددة القطاعات حول صحة الأم والطفل واليافعات ذات أهداف محددة، تشمل التحصين وغيرها من الخدمات الوقائية وكذلك الرعاية الصحية الإنجابية، والإستفادة من خبرات الدول الأعضاء التي لديها إستراتيجيات وطنية، ولتكون استرشادية للدول التي تعمل على وضع خطة وطنية في هذا الشأن،

- قرار مجلس وزراء الصحة العرب رقم (٥) الصادر عن دورته العادية (٤٣) التي عقدت بالقاهرة/ فبراير ٢٠١٥، بشأن وضع خطة إستراتيجية عربية متعددة القطاعات حول صحة الأم والطفل واليافعات،

- أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥. لاسيما الهدف الثالث وهو الصحة الجيدة والرفاه، والأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والحد من أوجه عدم المساواة، والشرائط العالمية والمجتمعات العادلة والمسالمة والشاملة، وكذلك ما تتضمنه هذه الأهداف من غايات صحية بهدف تحسين خدمات الرعاية الصحية للأمهات وضمان حقوقها الصحية نذكر منها:

- خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من ٧٠ حالة وفاة لكل ١٠٠٠٠٠٠ مولود حي بحلول عام ٢٠٣٠
- وضع نهاية لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها بحلول عام ٢٠٣٠، بسعي جميع البلدان إلى بلوغ هدف خفض وفيات المواليد على الأقل إلى ١٢ حالة وفاة في كل ١٠٠٠ مولود حي، وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الأقل إلى ٢٥ حالة وفاة في كل ١٠٠٠ مولود حي
- وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الإلتهاب الكبدي الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام ٢٠٣٠
- تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين بحلول عام ٢٠٣٠
- تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد، بما يشمل تعاطي المخدرات وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة، وعلاج ذلك

- خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف بحلول عام ٢٠٢٠
- ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الإستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام ٢٠٣٠
- تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيدة والفعالة والميسورة التكلفة
- الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية الخطرة وتلويث وتلوث الهواء والماء والتربة بحلول عام ٢٠٣٠

- تعزيز تنفيذ الإتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ في جميع البلدان، حسب الإقتضاء
- دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وفقا لإعلان الدوحة بشأن الإتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، الذي يؤكد حق البلدان النامية في الإستفادة بالكامل من الأحكام الواردة في الإتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بأوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، ولا سيما العمل من أجل إمكانية حصول الجميع على الأدوية
- زيادة التمويل في قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقائها في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية

□ تعزيز قدرات جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية.

### والتزاماً بالقرارات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية ذات العلاقة:

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم RES/(A/238/65) في ٧ أبريل ٢٠١١ بخصوص: "نطاق إجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها وطرائق عقده وشكله وتنظيمه"
- تقرير الأمين العام للجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (A/33/66) في ١٩ مايو ٢٠١١ حول الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها"
- مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة رقم (A/362/65) في ١٣ سبتمبر ٢٠١٠ يحيل بها تقرير المدير العام لمنظمة الصحة العالمية بشأن الحالة العالمية للأمراض غير المعدية مع تركيز خاص على التحديات التي تواجهها البلدان النامية.
- قرار الجمعية العامة للصحة العالمية WHA57.17 بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠٠٤ بشأن الإستراتيجية العالمية الخاصة بالنظام الغذائي والنشاط البدني والصحة
- قرار الجمعية العامة للصحة العالمية WHA61.14 بتاريخ ١٤ مايو ٢٠٠٨: الوقاية والسيطرة على الأمراض المزمنة غير المعدية- تنفيذ إستراتيجية عالمية
- إعلان تعزيز حقوق المرضى في أوروبا الصادر عن المشاورة الأوروبية حول حقوق المرضى (أمستردام- هولندا- ٢٨ - ٣٠ مارس ١٩٩٤)
- الميثاق الإسلامي العالمي للأخلاقيات الطبية والصحية (الباب التاسع - حقوق المريض- والباب العاشر - واجبات الطبيب نحو مهنته)
- إعلان الدوحة حول مواجهة الأمراض غير المعدية - تحديات كبرى تواجه التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين، مايو ٢٠٠٩
- إعلان دبي الصادر عن مؤتمر رفيع المستوى بعنوان " إنقاذ حياة الأمهات والأطفال" الذي عقد في يناير ٢٠١٣.

وبتحليل الوضع الحالي وسبل التقدم لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥، فيما يتعلق بصحة المرأة تبرز أهم التحديات التي تواجه المنطقة العربية والمتمثلة فيما يلي:

١. المعوقات الإقتصادية التي تؤثر على نسبة الموارد الموجهة للصحة الإنجابية وبخاصة مخصصات الرعاية الصحية الأولية.
٢. الموارد البشرية الصحية غير الكافية لتوفير الرعاية التوليدية الطارئة الشاملة.
٣. تعزيز قدرة النظام الصحي على توفير رعاية صحية ذات جودة للأمهات، ويقضي على عدم المساواة من خلال شمل جميع الفئات المهشمة بالرعاية الصحية اللازمة.
٤. دفع البرامج الوطنية لتمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً.
٥. النزاعات والصراعات الموجودة في بعض دول المنطقة وخاصة في السودان والصومال وسوريا واليمن وأثرها المباشر وغير المباشر على صحة وجودة حياة المرأة العربية.
٦. التحديات الناجمة عن التغييرات السياسية التي حدثت في بعض بلدان المنطقة منذ عام 2011 والتي أدت إلى حدوث تحولات في المسارات الحياتية وظهور أولويات اجتماعية وتنموية جديدة.

### وبناءً على ذلك، قرر وزراء الصحة العرب التأكيد على الآتي:

- أهمية إعطاء صحة المرأة الأولوية، وحثّ القطاعات المعنية بالمرأة والصحة والإعلام والتربية والتعليم والشباب والعدل والتضامن الإجتماعي للعمل على تعزيز صحة المرأة وحمايتها من الأمراض السارية وغير السارية وتمكينها من لعب دور فاعل في رسم السياسات الصحية الخاصة بها.
- إعداد خطة إستراتيجية عربية موحدة لمكافحة الأمراض غير السارية في مجالات تعزيز صحة المرأة العربية تتضمن الجوانب الصحية وكذلك مناهضة العنف الجسدي والإيذاء النفسي بكل أشكاله ضد المرأة وتحسين الصورة النمطية للمرأة إعلامياً في هذا الشأن وكذلك مناهضة الإتجار بجسد المرأة وإهانتها البدنية في الإعلام.
- حثّ حكومات الدول العربية على تضمين صحة المرأة ورعايتها ضمن جميع الأنظمة والسياسات الصحية والتنموية ومنها تعزيز دور المستشفيات لتكون صديقة للأم و الطفل ووضع آليات لتكون الكشف المبكر للسرطان كشف روتيني وخاصة سرطان عنق الرحم و الثدي ، والدعوة إلى جعل الحماية الصحية والاجتماعية للمرأة العربية أولوية وطنية متقدمة وتخصيص المزيد من الموارد اللازمة لذلك.

- تفعيل الدعم التغذوي للمرأة ووليدها أثناء فترة الحمل والنفاس وتوفير الموارد المالية في النظم الصحية لذلك لتقليل مخاطر الحمل والولادة على كل من المرأة ووليدها .
- ضرورة التأكيد على أن الأنظمة الصحية العربية تضمن فعالية حصول المرأة العربية على خدمات الرعاية الصحية المطلوبة الشاملة والمتكاملة وجودة عالية.
- إعادة توجيه الأنظمة الصحية لتحسين الرعاية الصحية والتوسع في دمج الخدمات الوقائية الأساسية وخدمات إدارة الأمراض غير السارية في الرعاية الصحية الأولية، وفقاً لإحتياجات برامج تعزيز وتحسين صحة المرأة
- وضع وتفعيل السياسات الوطنية التي تعمل على خفض عوامل الإختطار مثل: قوانين توسيم الأغذية والمشروبات والإعلان عن الوجبات السريعة والحد من إستهلاك الملح والدهون، وقوانين مكافحة التبغ وقوانين الصحة العامة.
- مراجعة الأنظمة الصحية والإستثمارات التقنية في تدريب الموارد البشرية للوصول للنتائج المرجوة لتحقيق المساواة والعدالة في التغطية والإستجابة لتعويض صحة المرأة. وكذلك إعطاء الإهتمام المناسب للمرأة المعاقة ودمجها في كل السياسات والإستراتيجيات الصحية والإجتماعية .
- تعزيز العمل الصحي المشترك بين منظمة الصحة العالمية، "الوكالة المتخصصة للأمم المتحدة من أجل الصحة"، وجامعة الدول العربية ومجالسها الوزارية ذات الصلة والمنظمات العربية المتخصصة برعاية المرأة وسائر وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبنوك التنمية والمنظمات الدولية الرئيسية من أجل دعم الدول الأعضاء في مجال دمج الوقاية من الأمراض غير السارية وأولويات مكافحتها في برامج أعمال التنمية الوطنية المستدامة في العالم العربي والشرق الأوسط.
- تكوين لجنة عربية رفيعة المستوى تضم كافة الجهات المعنية بالدول العربية ( الحكومية وغير الحكومية) ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والإستشاريين من جميع أعضاء الفريق الصحي لوضع إطار عام وشامل لنظام تعزيز صحة المرأة وتمكينها والإشراف على وضع السياسات ومتابعة أداء المنشآت الصحية الحكومية وغير الحكومية ووضع خريطة صحية بكافة الامراض والإشكاليات الصحية الخاصة بالمرأة في كل قطر من البلدان العربية .
- توفير الدعم السياسي والمالي واللوجستي لتوسيع نطاق مكافحة الأمراض غير السارية لتعزيز صحة المرأة وتنفيذ الإعلان السياسي للجمعية العامة للأمم المتحدة "UNGAPD" في العالم العربي والشرق الأوسط.
- توفير الرعاية المناسبة للفئات السكانية الأكثر عرضة للإصابة بالمرض، ولا سيما النساء واليافعات مع توفير برامج المسوحات الشاملة والكشف المبكر للأمراض وذلك لضمان تحسين نوعية حياة المرأة.
- إجراء البحوث والدراسات الوطنية ذات العلاقة بصحة المرأة وعبء المرض الخاص بها من أجل وضع سياسات وبرامج فعالة وقائية وعلاجية من أجل تعزيز وتحسين صحة المرأة.
- التعجيل في تنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ والإستراتيجيات القائمة والتوصيات التي أقرتها جمعية الصحة العالمية للوقاية من الأمراض غير السارية ذات الصلة ومكافحتها.
- إتاحة فرص ممارسة النشاط البدني للنساء مع إيلاء نفس الإهتمام إلى التشجيع على استهلاك الأطعمة الصحية والمساعدة على الإقلاع عن التدخين.
- ضرورة إعتاد التخصص في صحة المرأة والعمل على وضع المناهج العلمية والبرامج التدريبية المتكاملة لهذا التخصص والعمل على عقد وتنفيذ مؤتمرات عربية حول صحة المرأة،
- تعزيز وتوسيع نطاق التغطية بالخدمات الصحية في البلدان الأقل نمواً من خلال التعاون وتنسيق الجهود الإقليمية والدولية لتوفير الموارد المالية اللازمة.
- إقامة شراكات مع القطاع الخاص على المستويين الوطني والعربي لدعم وتمويل التدخلات المطلوبة لتحسين صحة المرأة خاصة في الدول الأقل نمواً.
- إطلاق تقرير عربي يتضمن تحليلاً بشأن الوضع الحالي وسبل التقدم لمرحلة ما بعد عام 2015 حول تحسين صحة الأمهات في البلدان العربية، بالتعاون مع الهيئات الدولية والإقليمية والعربية المعنية.
- تبنى إصدار مجلة عربية دورية معنية بنشر المؤشرات الخاصة بوفيات الأمهات والمؤشرات الصحية الأخرى .

## معالي الوزراء

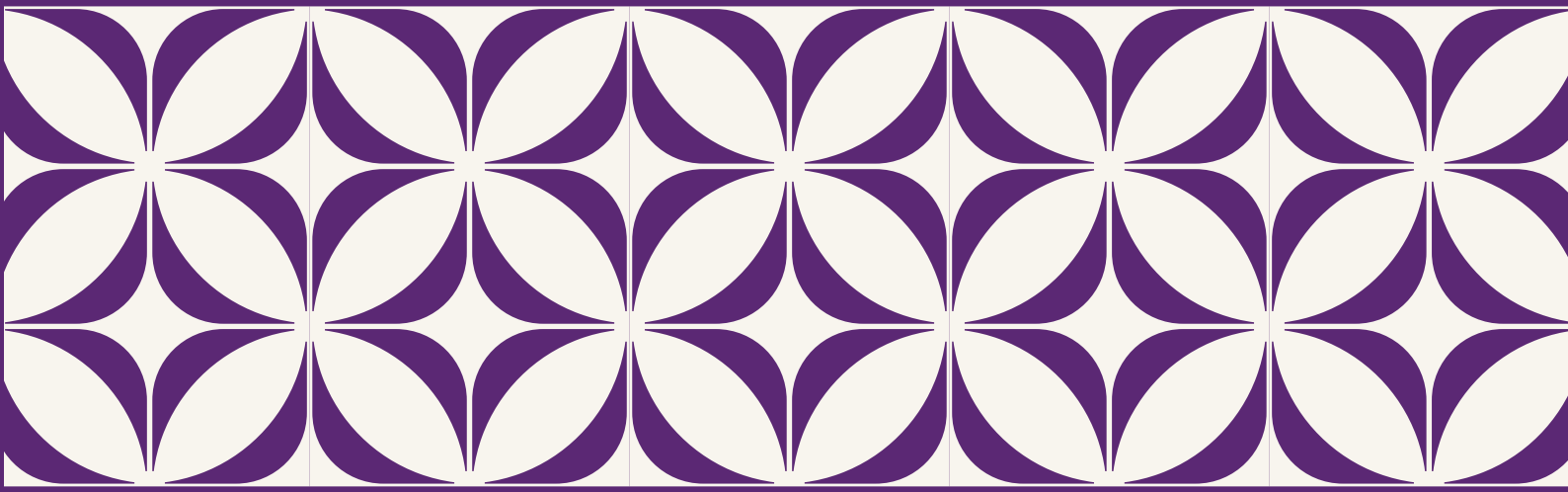
- معالي الدكتور/ محمود ياسين طه الشياب - وزير الصحة والرعاية الصحية بالمملكة الأردنية الهاشمية
- معالي الأستاذ / عبد الرحمن بن محمد العويس- وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع وزير الصحة بالإنبابة بدولة الإمارات العربية المتحدة- أبو ظبي
- معالي الدكتورة / فائقة سعيد الصالح- وزيرة الصحة بمملكة البحرين.
- معالي الدكتورة / سميرة مرعي فريعة - وزير الصحة بالجمهورية التونسية
- معالي الدكتور/ عبد المالك بوضياف- وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- معالي الدكتور/ قاسم اسحاق عثمان- وزير الصحة بجمهورية جيبوتي
- معالي الدكتور/ توفيق بن فوزان بن محمد الربيعة- وزير الصحة بالمملكة العربية السعودية
- معالي الدكتور/ بحر إدريس أبو قرده- وزير الصحة الإتحادية- بجمهورية السودان الخرطوم
- معالي الدكتور/ وزير الصحة بالجمهورية العربية السورية (عضوية معلقة)
- معالي الدكتور/ سليمان عيسى أحمد- وزير الصحة بجمهورية الصومال الديمقراطية- مقديشو
- معالي الدكتورة / عديلة حمود حسين - وزيرة الصحة بجمهورية العراق
- معالي الدكتور/ أحمد بن محمد بن عبيد السعيدي - وزير الصحة بسلطنة عمان – مسقط
- معالي الدكتور/ جواد محمد عواد- وزير الصحة بدولة فلسطين
- معالي الدكتورة / حنان الكواري- وزيرة الصحة العامة بدولة قطر\_ الأمين العام للمجلس الأعلى للصحة
- معالي الدكتور/ فؤاد مهاج- وزير النقل والصحة بالإنبابة بجمهورية القمر المتحدة - موروني
- معالي الدكتور/ جمال الحربي- وزير الصحة- بدولة الكويت - رئيس المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة العرب
- معالي الأستاذ/ غسان حاصباني- وزير الصحة العامة بالجمهورية اللبنانية بيروت
- معالي الدكتور/ عمر بشير الطاهر- وزير الصحة في دولة ليبيا
- معالي الدكتور/ أحمد عماد الدين راضي- وزير الصحة والسكان بجمهورية مصر العربية
- معالي الدكتور / الحسين الوردي - وزير الصحة بالمملكة المغربية
- معالي الدكتور / كان بوبكر - وزير الصحة بالجمهورية الإسلامية الموريتانية
- معالي الدكتور/ ناصر محسن باعوم - وزير الصحة العامة والسكان بالجمهورية اليمنية- صنعاء



اتحاد المستشفيات العربية  
ARAB HOSPITALS FEDERATION







" صحتك هي أولويتنا "